CENTRAL BANK OF JORDAN

البنـــك المركـــزي الأردنـــي



التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

آب

2026

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــي	35

تنويه هام: قد تظهر بعض الفروقات عند إجراء العمليات الحسابية للأرقام الواردة في التقرير بسبب عمليات تقريب الارقام.

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.93% خلال الربع الأول من عام 2026، وذلك مقابل نمو نسبته 2.67% خلال ذات الربع من عام 2025. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.13%، مقابل ارتفاع نسبته 1.94% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثاني من عام 2026 ما نسبته 21.0%، مقابل 21.3% خلال ذات الربع من عام 2025.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 26,598.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 50,113.1 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 37,155.3 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 51,610.6 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 3,996.1 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,273.0 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2026، بالمقارنة مع عجز مالي كلي قداره 1,078.4 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 1,822.5 مليون دينار، ليصل إلى 28,529.5 مليون دينار (63.3% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 175.3 مليون دينار، ليصل إلى 21,146.9 مليون دينار (46.9% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران 2026 ليصل إلى 49,676.4 مليون دينار (110.2% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 17,055.1 مليون دينار (37.8% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,639.3 مليون دينار (45.8% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,694.4 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الاول من عام 2026 بنسبة 13.7% لتبلغ 5,469.6 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 3.2% لتبلغ 9,839.4 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 7.6% ليصل إلى 4,369.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 5.3% لتصل إلى 2,475.8 مليون دينار، وانخفاض مدفوعاته بنسبة 9.4% لتصل إلى 642.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. في حين تشير البيانات الأولية لإجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 14.5% لتصل إلى 1,462.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2026 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 535.3 مليون دينار (5.2% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 774.8 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 5.5% من GDP خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع 9.4 % من GDP خلال الربع الأول من عام 2025. فيما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 182.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2026 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 32,977.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 33,196.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 26,598.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 50,113.1 مليون دينار، مقابل 47,751.0 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 37,155.3 مليون دينار، مقابل 36,067.7 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 51,610.6 مليون دينار، مقابل 50,018.9 مليون دينار في نهاية عام 2025.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على ودائع لأجل والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية 2025. في حين، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الايداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026، باستثناء سعر الفائدة على الجاري مدين والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 3,996.1 نقطة، مقابل 3,611.6 نقطة في نهاية عام 2025. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 28,654.5 مليون دينار، مقابل 26,493.3 مليون دينار في نهاية عام 2025.

أهم المؤشرات النقدية

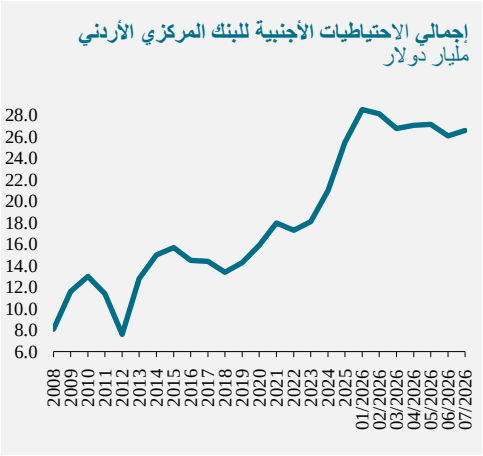
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

	تموز	
2025	2025	2026
US$ 25,503.1 21.4% 8.7	**إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي* التغطية بالأشهر**	**US$ 26,598.2 4.3% 8.7**
47,751.0 5.5%	**السيولة المحلية**	**50,113.1 4.9%**
36,067.7 3.7%	**التسهيلات الائتمانية**	**37,155.3 3.0%**
30,482.0 1.6%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	31,143.0 2.2%
50,018.9 7.1%	**إجمالي ودائع العملاء**	**51,610.6 3.2%**
39,255.1 7.0%	ودائع بالدينار	41,063.6 4.6%
10,763.8 7.7%	ودائع بالعملات الأجنبية	10,547.0 -2.0%
38,329.6 5.6%	**ودائع القطاع الخاص (مقيم)**	**39,844.6 4.0%**
31,119.5 6.7%	ودائع بالدينار	32,431.4 4.2%
7,210.1 0.9%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,413.2 2.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيـات الأجنبيـة

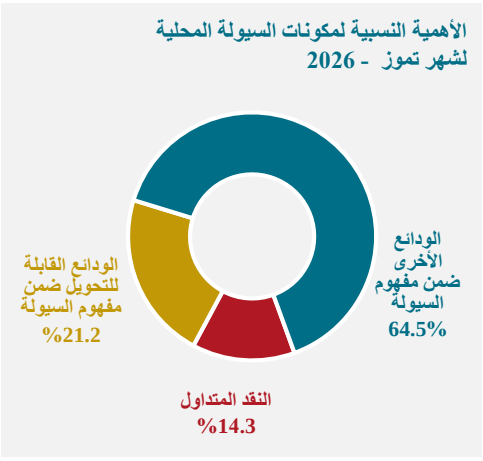
- بلغ رصـيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 26,598.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السـلع والخدمات لنحو 8.7 شهراً.



السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 50.1 مليار دينار، مقارنة مع 47.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.

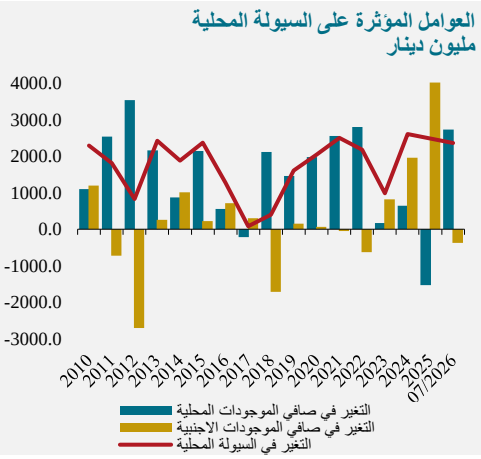
◆ **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تموز من عام 2026:**



● **مكونـات السيـولـة**

- بلغ حجم الودائع ضـمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تموز من عـام 2026 مـا مقـداره 42.9 مليار دينار، مقابل 41.3 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 7.2 مليار دينار، مقابل 6.4 مليار دينار في نهاية عام 2025.

- **العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة**



- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 36.6 مليار دينار، مقارنة مع 33.8 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 13.6 مليار دينار، مقارنة مع 13.9 مليار دينار في نهاية عام 2025. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 18.3 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2025		تموز 2025	تموز 2026
13,923.7	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**10,459.2**	**13,553.0**
17,669.8	البنك المركزي	15,321.2	18,285.5
-3,746.2	شركات الإيداع الأخرى	-4,862.0	-4,732.4
33,827.4	**الموجودات المحلية (صافي)**	**36,032.1**	**36,560.0**
19,583.2	الديون على القطاع العام والشركات المالية الأخرى	19,784.9	21,149.7
31,193.1	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	30,928.2	31,799.8
-16,948.9	صافي العوامل الأخرى	-14,681.0	-16,389.5
47,751.0	**السيولة المحلية (M2)**	**46,491.3**	**50,113.1**
6,409.5	النقد المتداول	6,477.2	7,194.6
41,341.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة	40,014.1	42,918.5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2025/12/14، بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، وذلك للمرة الثالثة خلال عام 2025، ليصبح مجموع تخفيض أسعار الفائدة منذ شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 175 نقطة أساس. وبذلك تصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة، نسب مئوية

تموز			
2026	2025		2025
5.75	6.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	5.75
6.75	7.50	إعادة الخصم	6.75
6.50	7.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	6.50
5.50	6.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	5.50
5.75	6.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	5.75
5.75	6.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	5.75

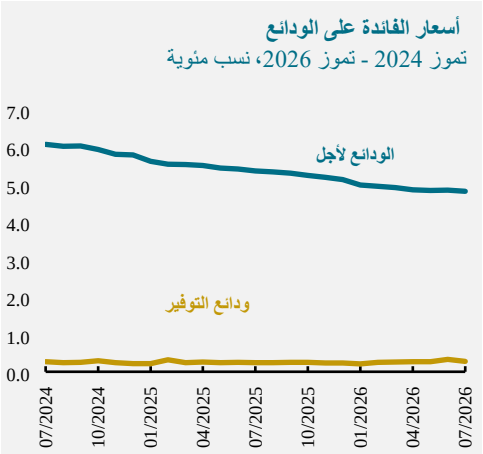
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.75%.
- سعر إعادة الخصم: 6.75%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.50%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.75%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.75%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

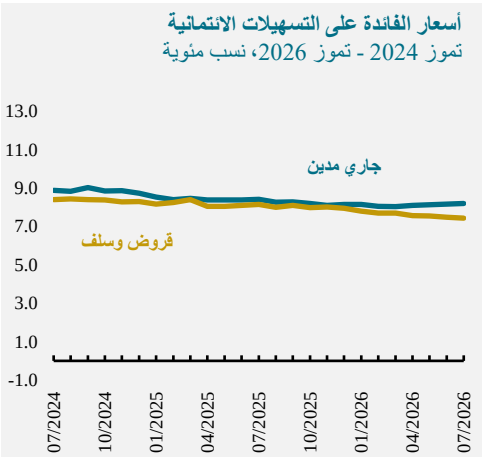
■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:



- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.91%، لينخفض بذلك بمقدار 31 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.38%، ليرتفع بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 3 نقاط أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.70%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية:



- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.19%، ليرتفع بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 52 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.94%، لينخفض بذلك بمقدار 168 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي، نسب منوية

2025		تموز 2025	تموز 2026	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.69	تحت الطلب	0.69	0.70	1
0.33	توفير	0.34	0.38	5
5.22	لأجل	5.45	4.91	-31
	التسهيلات الائتمانية			
9.62	كمبيالات وأسناد مخصومة	9.29	7.94	-168
7.94	قروض وسلف	8.14	7.43	-51
8.14	جاري مدين	8.41	8.19	5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.43%، لينخفض بذلك بمقدار 51 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 بمقدار 1,087.6 مليون دينار أو ما نسبته (3.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025، مقارنة مع ارتفاع بلغ 780.6 مليون دينار أو ما نسبته (2.2%) خلال نفس الفترة من عام 2025.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تموز من عام 2026، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 661.0 مليون دينار (2.2%)، والحكومة المركزية بمقدار 269.0 مليون دينار (9.5%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 116.0 مليون دينار (7.9%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 41.1 مليون دينار (3.2%)، والشركات المالية الأخرى بمقدار 0.4 مليون دينار (2.0%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

الودائـع لـدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 51.6 مليار دينار، مقابل 50.0 مليار دينار في نهاية عام 2025.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تموز من عام 2026 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 41.1 مليار دينار، و10.5 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 39.3 مليار دينار للودائع بالدينار، و10.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية عام 2025.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تموز من عام 2026 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2025. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجـم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر تموز من عام 2026 حوالي 296.2 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 62.3 مليون دينار (17.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 93.9 مليون دينار (56.5%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,933.3 مليون دينار.

- **عـــدد الأسهـــم:**

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 128.8 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 17.1 مليون سهم (15.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 54.2 مليون سهم (81.3%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 686.2 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة، نقطة

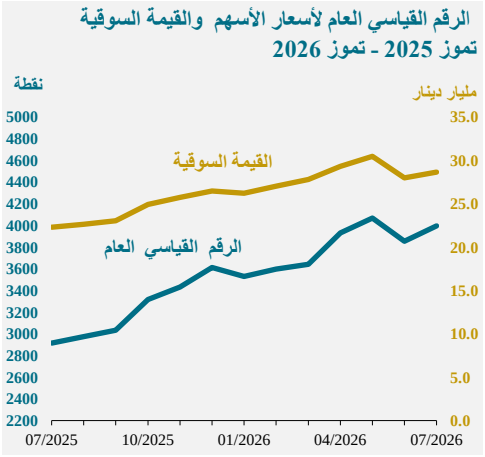
تموز 2026	تموز 2025		2025
3,996.1	**2,914.8**	**الرقم القياسي العام**	**3,611.6**
3,971.8	3,008.9	القطاع المالي	3,775.6
9,660.1	7,470.4	قطاع الصناعة	8,872.9
2,667.7	1,835.5	قطاع الخدمات	2,172.3

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2026 ارتفاعاً قدره 384.5 نقطة (10.6%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليصل إلى 3,996.1 نقطة، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 426.0 نقطة (17.1%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 787.3 نقطة (8.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 495.4 نقطة (22.8%)، والقطاع المالي بمقدار 196.3 نقطة (5.2%)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2025.

■ القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
تموز 2025 - تموز 2026



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2026 ما مقداره 28.7 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 2.2 مليار دينار (8.2%) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2025، مقابل ارتفاع بلغ 4.6 مليار دينار (26.3%) خلال نفس الفترة من العام السابق.

- **صافي استثمار غير الأردنيين:**

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تموز من عام 2026 تدفقاً سالباً بلغ 13.5 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 13.0 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2025، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر تموز من عام 2026 ما قيمته 32.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 46.3 مليون دينار.

أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2026، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 50.2 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

2025		تموز 2025	تموز 2026
2,165.3	حجم التداول	260.2	296.2
8.8	معدل التداول اليومي	11.3	13.5
26,493.3	القيمة السوقية	22,301.6	28,654.5
1,072.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	121.0	128.8
-61.4	صافي استثمار غير الأردنيين	-13.0	-13.5
310.9	شراء	52.9	32.8
372.3	بيع	65.9	46.3

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2026 نمواً بنسبة 2.93%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.67% خلال ذات الربع من عام 2025. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.05% خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 4.88% خلال ذات الربع من عام 2025.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.13%، مقابل ارتفاع نسبته 1.94% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين خلال الربع الثاني من عام 2026 ما نسبته 21.0% (18.5% للذكور و30.3% للإناث)، وذلك مقابل 21.3% (18.1% للذكور و32.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة بواقع 43.5% و20-24 سنة بواقع 41.4%.

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني مسار التعافي من تداعيات عدم الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.93% خلال الربع الأول من عام 2026، بالمقارنة مع نمو نسبته 2.67% خلال ذات الربع من عام 2025.

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 0.89% خلال الربع الأول من عام 2026 مقابل نمو نسبته 2.61% خلال الربع الأول من عام 2025) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 3.14% خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 2.67% خلال الربع الأول من عام 2025. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 5.05%، مقابل نمواً نسبته 4.88% خلال الربع الأول من عام 2025، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.06% خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل نمو نسبته 2.16% خلال الربع الأول من عام 2025.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
(2026 – 2024)

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.55	2.54	2.50	2.64	**2.56**
GDP بالأسعار الجارية	4.75	4.11	4.69	4.25	**4.45**
2025					
GDP بالأسعار الثابتة	2.67	2.76	2.81	3.05	**2.83**
GDP بالأسعار الجارية	4.88	4.96	5.07	5.45	**5.10**
2026					
GDP بالأسعار الثابتة	2.93	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	5.05	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الربع الأول من عام 2026، مدفوعًا بالنمو الإيجابي من كافة القطاعات الاقتصادية، والذي تراوح ما بين 6.8% لقطاع الزراعة و0.8% لقطاع "الأنشطة العقارية".

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الربع الأول من عام 2026، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعة التحويلية" (0.9 نقطة مئوية)، والزراعة (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين" (0.2 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.3 نقطة مئوية)، و"الأنشطة المالية وأنشطة التأمين" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 64.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2026.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2025 Q1	2026 Q1	2025 Q1	2026 Q1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.67	2.93	2.67	2.93
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	8.1	6.8	0.5	0.4
التعدين واستغلال المحاجر	-4.5	4.7	-0.2	0.2
الصناعة التحويلية	5.1	5.3	0.8	0.9
إمدادات الكهرباء	5.5	4.3	0.1	0.1
إمدادات المياه	5.3	3.5	0.0	0.0
التشييد	0.7	2.0	0.0	0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.0	3.2	0.2	0.3
النقل والتخزين	4.3	3.1	0.2	0.2
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	1.4	2.2	0.0	0.0
المعلومات والاتصالات	2.4	2.8	0.1	0.1
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2.8	2.9	0.2	0.2
الأنشطة العقارية	0.6	0.8	0.1	0.1
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	3.7	2.0	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	3.8	2.1	0.0	0.0
الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الاجباري	1.1	1.4	0.1	0.1
التعليم	2.3	2.4	0.1	0.1
انشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	3.2	2.3	0.1	0.1
الفنون والترفيه والترويح	2.7	1.8	0.0	0.0
أنشطة الخدمات الأخرى	3.4	1.3	0.0	0.0
أنشطة الأسَر المعيشية	1.5	1.6	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2026 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي شهدت فيه مجموعة من المؤشرات تحسناً في أدائها، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة 40.4%، و"عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" بنسبة 4.8%، تراجع أداء عدد آخر من المؤشرات، أبرزها؛ "انتاج الفوسفات" بنسبة 11.0%. ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية

2025	المؤشـر	2025	الفترة المتاحة	2026
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**1.9**	كانون ثاني – حزيران	**-0.03**
3.1	المنتجات الغذائية	3.9		4.4
0.6	منتجات التبغ	-0.9		2.8
3.0	منتجات نفطية مكررة	-1.2		-21.7
-11.1	صنع الملابس	-4.2		10.2
2.4	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	3.0		2.6
1.5	المنتجات الكيميائية	-0.6		12.2
1.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**-2.5**		**-0.8**
-10.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-26.8		37.6
1.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	-1.9		-1.4
13.6	**المساحات المرخصة للبناء**	**26.2**		**2.1**
1.8	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**10.7**		**40.4**
17.8	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**7.6**		**4.8**
16.0	**عدد المغادرين**	**14.4**	كانون ثاني - تموز	**1.8**
-13.8	**انتاج الفوسفات**	**-20.5**		**-11.0**
2.4	**انتاج البوتاس**	**-2.0**		**1.8**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، الملكية الأردنية والشركات الصناعية.

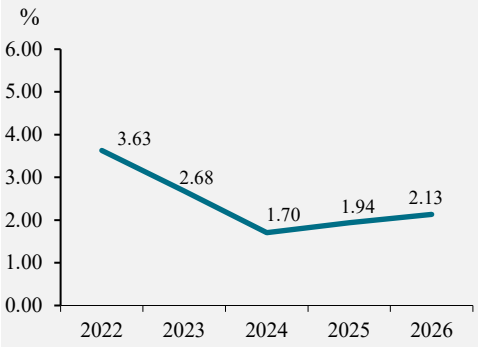
الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بنسبة 2.13%، مقابل ارتفاع نسبته 1.94% خلال ذات الفترة من عام 2025، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود أبرزها:

- بند "الزيوت والدهون"، والذي ارتفعت اسعاره بنسبة 15.4%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3%، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025.
- مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.03 خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025.
- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 1.7%، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025.

معدل التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى للأعوام (2022 - 2026)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

معدل التضخم خلال الأشهر السبعة الأولى للأعوام (2025 - 2026)

مجموعات الانفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)	
		كانون ثاني - تموز		كانون ثاني - تموز	
		2025	2026	2025	2026
جميع المواد	100.0	1.94	2.13	1.94	2.13
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	26.5	2.03	1.08	0.51	0.28
الغذاء	23.8	1.82	0.86	0.42	0.19
الحبوب ومنتجاتها	4.2	0.81	-0.56	0.03	-0.02
اللحوم والدواجن	4.7	3.90	-3.73	0.17	-0.17
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	-1.90	0.49	-0.01	0.00
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	-0.60	0.04	-0.02	0.00
الزيوت والدهون	1.7	2.32	15.36	0.04	0.25
الفواكه والمكسرات	2.6	8.46	-1.42	0.18	-0.03
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-1.70	3.77	-0.04	0.08
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.4	12.57	3.98	0.49	0.18
المشروبات الكحولية	0.0	-0.32	-0.34	0.00	0.00
التبغ والسجائر	4.4	12.60	3.99	0.49	0.18
3) الملابس والاحذية	4.1	-0.03	0.23	0.00	0.01
الملابس	3.4	-0.13	0.24	0.00	0.01
الأحذية	0.7	0.44	0.17	0.00	0.00
4) المساكن	23.8	2.66	3.16	0.59	0.73
الايجارات	17.5	3.64	4.02	0.60	0.69
الوقود والانارة	4.7	-0.70	0.45	-0.03	0.02
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.9	0.41	0.09	0.02	0.01
6) الصحة	4.0	0.25	0.45	0.01	0.02
7) النقل	16.0	-0.03	3.28	0.00	0.48
8) الاتصالات	2.8	0.73	1.97	0.02	0.05
9) الثقافة والترفية	2.6	2.49	1.80	0.06	0.04
10) التعليم	4.3	1.84	2.75	0.07	0.11
11) المطاعم والفنادق	1.8	1.55	0.43	0.03	0.01
12) السلع والخدمات الأخرى	4.8	2.42	3.57	0.14	0.23

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

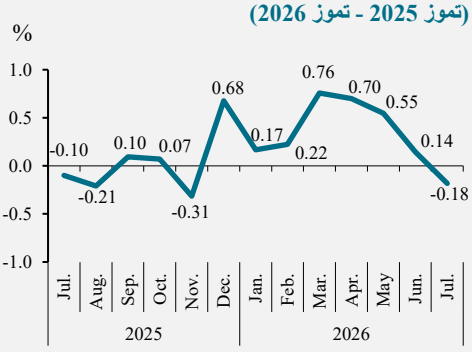
- فيما سجّل بند الإيجارات ارتفاعاً بنسبة 4.0% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026 بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6% خلال ذات الفترة من عام 2025.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 12.6% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025، مما يعكس تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار هذا البند، وذلك بعد الزيادة الكبيرة التي سجلها خلال العامين السابقين، في ضوء إقرار النظام المعدل لنظام الضريبة الخاصة، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها إعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.67 نقطة مئوية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 1.09 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2025.

- تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" 3.7% و"الحبوب ومنتجاتها" 0.6% خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.9%، و0.8%، على التوالي، خلال ذات الفترة من عام 2025.

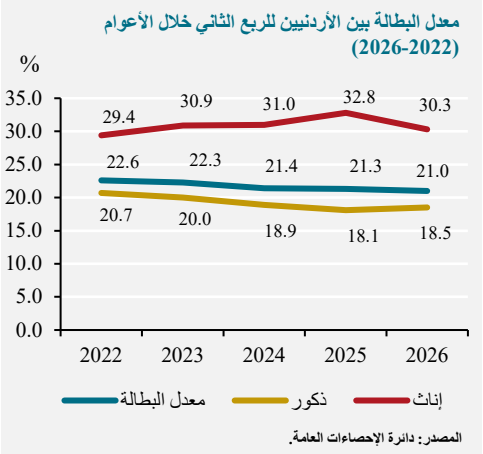
أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تموز من عام 2026، بالمقارنة مع الشهر السابق (حزيران 2026)، فقد شهد تراجع بنسبة 0.18%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ بند "الخضروات والبقول الجافة" بنسبة 3.69%، وبند "الفواكة والمكسرات" بنسبة 3.4%، وبند "اللحوم والدواجن" بنسبة 0.56%، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" بنسبة 0.37%، من جهة، وارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات، أبرزها؛ مجموعة الاتصالات بنسبة 0.76%، وبند "الزيوت والدهون" بنسبة 0.33%، من جهة أخرى.

معدل التضخم الشهري
(تموز 2025 - تموز 2026)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة بين الأردنيين ما نسبته 21.0% (18.5% للذكور و30.3% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2026، وذلك مقابل 21.3% (18.1% للذكور و32.8% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2025.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2026 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة بواقع 43.5% و20-24 سنة بواقع 41.4%.
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 22.9% خلال الربع الثاني من عام 2026، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 23.5%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.3% (53.6% للذكور و14.7% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2026، بالمقارنة مع 33.5% (52.3% للذكور و14.6% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2025.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 27.1% خلال الربع الثاني من عام 2026، بالمقارنة مع 26.4% خلال الربع الثاني من عام 2025.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجّلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,273.0 مليون دينار (5.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل عجز مقداره 1,078.4 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وفي حال استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز الكلي 1,388.1 مليون دينار (6.3% من GDP) مقابل 1,100.5 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 1,822.5 مليون دينار، ليصل إلى 28,529.5 مليون دينار (63.3% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF)، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 17,055.1 مليون دينار (37.8% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 175.3 مليون دينار، ليصل إلى 21,146.9 مليون دينار (46.9% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 20,639.3 مليون دينار (45.8% من GDP).
- وعليه، ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران 2026 بمقدار 1,997.8 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 49,676.4 مليون دينار (110.2% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,694.4 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.

أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2026 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2025:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر حزيران من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 67.5 مليون دينار، أو ما نسبته 11.2%، لتبلغ 669.6 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 146.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 4,837.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 53.9 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 93.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال النصف الأول من عامي 2025 و2026

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	حزيران		معدل النمو	كانون ثاني - حزيران		معدل النمو
	2025	2026	%	2025	2026	%
الإيرادات العامة	**602.1**	**669.6**	**11.2**	**4,690.8**	**4,837.7**	**3.1**
الإيرادات المحلية*، منها:	601.7	651.3	8.2	4,668.7	4,722.6	1.2
الإيرادات الضريبية، منها:	447.1	479.1	7.2	3,402.2	3,457.2	1.6
ضريبة المبيعات	338.4	345.5	2.1	2,112.6	2,172.7	2.8
الإيرادات الأخرى	154.3	171.8	11.3	1,264.8	1,263.6	-0.1
المنح الخارجية	0.4	18.4	-	22.1	115.1	-
إجمالي الإنفاق	**900.3**	**971.7**	**7.9**	**5,769.3**	**6,110.7**	**5.9**
النفقات الجارية	807.4	861.8	6.7	5,252.8	5,549.2	5.6
النفقات الرأسمالية	92.9	109.9	18.3	516.5	561.5	8.7
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-298.2**	**-302.1**	**-**	**-1,078.4**	**-1,273.0**	**-**
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج (%)	**-**	**-**	**-**	**-5.3**	**-5.8**	**-**

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

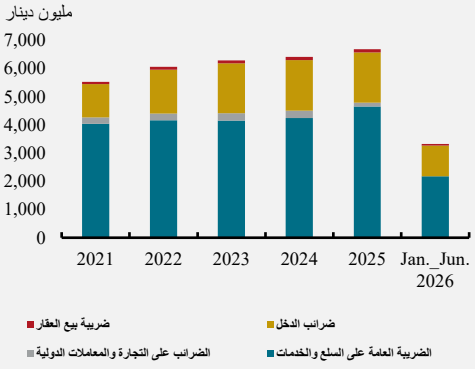
* : الايرادات المحلية باستثناء الرديات والمقاصة.

♦ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 53.9 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 4,722.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 55.0 مليون دينار، وانخفاض كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 1.2 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.1 مليون دينار.

• الإيرادات الضريبية

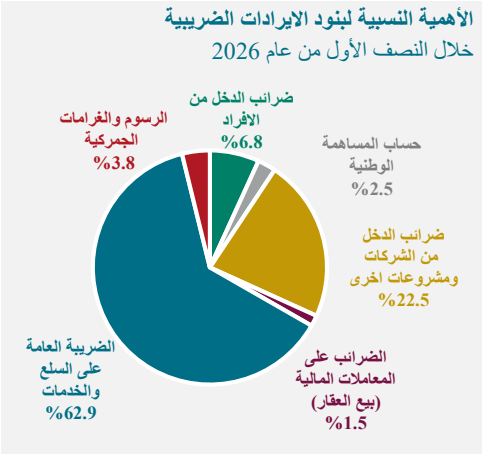
هيكل الإيرادات الضريبية
(2021-2025)، والنصف الأول من عام 2026



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 55.0 مليون دينار، أو ما نسبته 1.6%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتصل إلى 3,457.2 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 73.2% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 60.1 مليون دينار، أو ما نسبته 2.8%، لتصل إلى 2,172.7 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 62.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 52.2 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 31.7 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 31.6 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 55.4 مليون دينار.
- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 9.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.7%، لتصل إلى 132.8 مليون دينار.

- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتصل إلى 51.9 مليون دينار.



- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 17.3 مليون دينار، أو ما نسبته 1.5%، لتصل إلى 1,099.8 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 31.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 45.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، لتشكل ما نسبته 70.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، ولتبلغ 777.1 مليون دينار، وارتفاع كل من ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 22.1 مليون دينار، أو ما نسبته 10.3%، لتبلغ 235.9 مليون دينار، وحصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 5.9 مليون دينار، أو ما نسبته 7.3%، ليبلغ 86.9 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

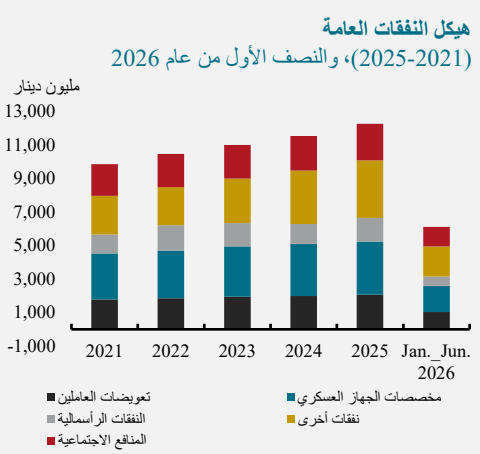
- انخفضت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 1.2 مليون دينار، أو ما نسبته 0.1%، لتصل إلى 1,263.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 55.2 مليون دينار لتبلغ 373.8 مليون دينار، مقابل ارتفاع حصيلة كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 47.6 مليون دينار لتبلغ 429.6 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 6.4 مليون دينار لتبلغ 460.2 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 0.1 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتصل إلى 1.7 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 93.0 مليون دينار، لتصل إلى 115.1 مليون دينار، مقابل 22.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2025.

■ النفقات العامة

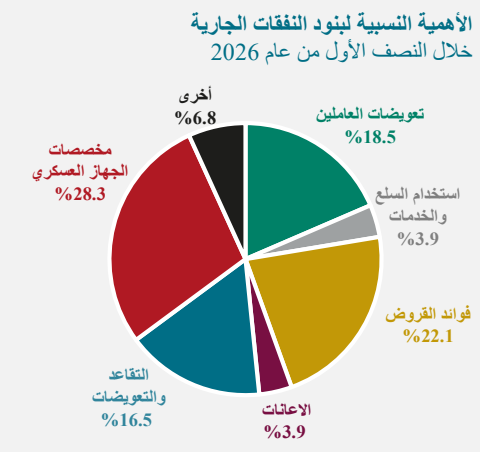


♦ ارتفعت النفقات العامة خلال شهر حزيران من عام 2026، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2025، بمقدار 71.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9%، لتبلغ 971.7 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 341.4 مليون دينار، أو ما نسبته 5.9% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 6,110.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بمقدار 296.4 مليون دينار، والنفقات الرأسمالية بمقدار 45.0 مليون دينار.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 296.4 مليون دينار، أوما نسبته 5.6%، لتصل إلى ما مقداره 5,549.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 90.8% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق

الارتفـاع في الايرادات المحليـة، فقـد انخفض مؤشـــر الاعتماد على الذات، مقاسـاً بنسـبة تغطية الايرادات المحلية للنفقـات الجـاريـة، بمقـدار 3.8 نقطـة مئويـة، ليصـــــل إلى 85.1% مقـابـل 88.9% خلال نفس الفترة من عـام 2025. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

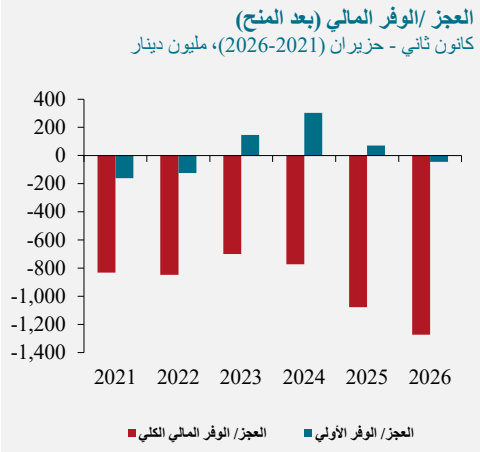


- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 77.6 مليون دينار، ليبلغ 1,228.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 53.6 مليون دينار، لتصل إلى 1,572.4 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 43.3 مليون دينار، ليصل إلى 215.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 24.0 مليون دينار، ليصل إلى 916.5 مليون دينار.
- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 17.6 مليون دينار، لتصل إلى 1,023.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 13.3 مليون دينار، ليبلغ 214.0 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 45.0 مليون دينار، لتصل إلى 561.5 مليون دينار، مقارنة مع 516.5 مليون دينار، خلال نفس الفترة من عام 2025.

■ العجز/ الوفر المالي



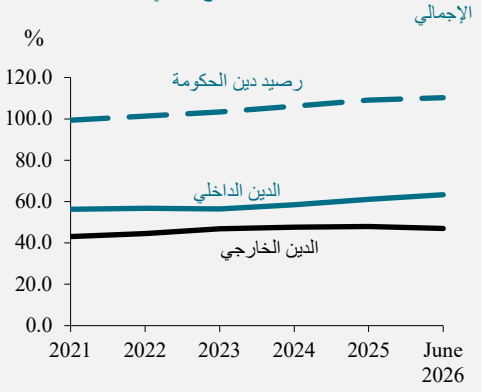
♦ حققت الموازنة العامة عجزًا ماليًا كليًا بعد المنح خلال النصف الأول من عام 2026 مقداره 1,273.0 مليون دينار (5.8% من GDP) مقابل 1,078.4 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,388.1 مليون دينار (6.3% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,100.5 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

♦ حققت الموازنة العامة عجزًا أوليًا قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 159.7 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2026، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 50.2 مليون دينار (0.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزًا أوليًا مقداره 44.6 مليون دينار (0.2% من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 72.3 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2025.

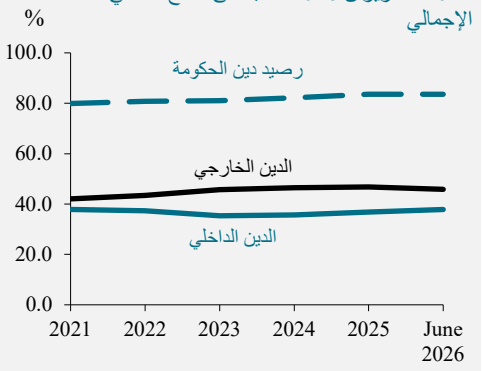
رصيد دين الحكومة

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 1,822.5 مليون دينار، ليبلغ 28,529.5 مليون دينار (63.3% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,474.3 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 348.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2025، ليصلا إلى 23,808.1 مليون دينار و4,721.4 مليون دينار، على الترتيب.

رصيد دين الحكومة (موازنة ومكفول)
2021 - حزيران 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



رصيد دين الحكومة بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار اموال الضمان الاجتماعي
2021 - حزيران 2026، نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي



- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 957.7 مليون دينار، ليبلغ 17,055.1 مليون دينار (37.8% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 175.3 مليون دينار، ليصل إلى 21,146.9 مليون دينار (46.9% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 69.2% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 14.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.8%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية حزيران 2026 عن مستواه في نهاية عام 2025 بمقدار 176.8 مليون دينار، ليبلغ 20,639.3 مليون دينار (45.8% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران 2026 بمقدار 1,997.8 مليون دينار، ليصل إلى 49,676.4 مليون دينار (110.2% من GDP)، مقابل 47,678.6 مليون دينار (109.0% من GDP) في نهاية عام 2025. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 37,694.4 مليون دينار (83.6% من GDP)، مقابل 36,559.9 مليون دينار (83.6% من GDP) في نهاية عام 2025.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال النصف الأول من عام 2026 بمقدار 224.5 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2025، لتبلغ 1,799.1 مليون دينار (أقساط بقيمة 1,305.8 مليون دينار، وفوائد بقيمة 493.3 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2026

♦ أيلول

- اتخذت لجنة تسـعير المشـتقات النفطية قراراً يقضـي تثبيت أسـعار المشـتقات النفطية الرئيسية، مع تعديل تسعير كل من زيت الوقود والاسفلت ووقود الطائرات بكافة أنواعه، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــادة	السعر/ الوحدة	2026		معدل النمو
		آب	أيلول	%
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	1,000	1,000	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,310	1,310	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,460	1,460	0.0
السولار	فلس/ لتر	850	850	0.0
الكاز	فلس/ لتر	550	550	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	481.0	538.6	12.0
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	744	785	5.5
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	749	790	5.5
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	764	805	5.4
الإسفلت	دينار/ طن	503.4	560.6	11.4

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2026/9/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2026.

آب

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء المستوردات والمشتريات المحليَّة والمُعاد استيرادها وتصديرها من مدخلات ومستلزمات صناعة "أشباه الموصلات" التي تستخدم في الصِّناعات التقنيَّة الحديثة (Semiconductors)، من ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية؛ بهدف تحفيز هذا القطاع الاستراتيجي واستقطابه كونه يُعدُّ من الصِّناعات ذات القيمة العالية.

حزيران

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع موازنة ضريبة المعارف للأعوام 2026 – 2028 والمقدَّرة بحوالي 20 مليون دينار.

أيار

- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة (النظام رقم 20 لسنة 2026)، تضمن تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على الجعة والمشروبات الكحولية الأخرى وفق نسب الكحول بشكل تصاعدي، وعلى النحو التالي:

الضريبة الخاصة المفروضة على المشروبات وفقاً لنسبة الكحول

نسبة الكحول	مقدار الضريبة الخاصة	
	وفقاً للنظام الجديد	وفقاً للنظام القديم
لا تزيد على 10%	1,250 فلس/ لتر	2,250 فلس/ لتر
تزيد على 10% ولا تتجاوز 20%	3,000 فلس/ لتر	
تزيد على 20%	5,750 فلس/ لتر	
نسبة صفر	صفر	صفر

♦ نيسان

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على إعفاء شُحنات الغاز الطبيعي المسال المتعاقد عليها من شركة الكهرباء الوطنيَّة من جميع الضَّرائب والرُّسوم.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار لجنة أمانة عمان الكبرى المتضمِّن قيام الأمانة بالتحوُّل إلى الصكوك الإسلامية على مراحل بقيمة تصل إلى مليار دينار على دفعات مختلفة، وبحزمة أولى 400 مليون دينار خلال عام 2026.

♦ آذار

- قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإعفاء من الرسوم الجمركيَّة والضَّرائب، المترتِّبة على ما ارتفع من أجور الشَّحن البحري على البضائع، وشمول جميع البضائع الواردة عبر الشحن البحري بهذه الإعفاءات لمدة ستة شهور، اعتباراً من تاريخ 2026/3/5.
- قرر مجلس الوزراء الموافقة إعفاء مشتريات شركة الكهرباء الوطنيَّة من السوق المحليَّة من مادَّة الديزل ومادة زيت الوقود من جميع الرسوم والضرائب بما فيها الضريبة الخاصة والرسوم الجمركية ورسوم طوابع الواردات وأي ضرائب ورسوم أخرى قد تترتب عليها.

♦ كانون أول

- قرر مجلس الوزراء إعفاء السيارات المعدة إعداداً خاصاً لتقاد باليدين دون الرجلين لاستعمال المقعدين أو المعدة لاستعمالها للاسعاف ونقل الموتى من كامل الضريبة الخاصة البالغة 48%، لتصبح صفراً، بحيث تصبح خاضعة فقط لضريبة المبيعات العامة بنسبة 16%.

- قرر مجلس الوزراء إخضاع السيارات الكلاسيكية والتراثية إلى نفس نسبة الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل على البنزين بنسبة 35% بدلاً من 60%، على أن يتم اعتماد القيمة التقديرية التي يتم تحديدها من قبل متحف السيارات الملكي.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2026

آب

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية، بقيمة 340 مليون دولار، توزعت على النحو التالي:
  - 300 مليون دولار تمويل لدعم الموازنة العامة.
  - 40 مليون دولار عقد تنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز عدد من المدارس المهنية والتقنية الحكومية.

أيار

- التوقيع على ثلاثة اتفاقيات منح مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 135 مليون يورو، توزعت على النحو التالي:
  - 30 مليون يورو لبرنامج تطوير رأس المال البشري بهدف تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني وتحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية وزيادة مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل وعمليات صنع القرار.
  - 25 مليون يورو لتنفيذ مشروع الإدارة المتكاملة للحدود، لدعم جهود الأردن في إدارة الحدود وتعزيز الاستجابة بكفاءة للتحديات الناشئة من خلال حلول رقمية وتكنولوجية متطورة.
  - 80 مليون يورو لدعم اللاجئين السوريين في الأردن، بهدف استمرار الخدمات للاجئين والمجتمعات المستضيفة.

♦ آذار

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الألمانية، بقيمة 22 مليون يورو، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على مذكرة تفاهم مع المملكة المتحدة، بقيمة 5.3 مليون جنيه استرليني، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه ضمن برنامج التكيف مع المياه والتحلية والبنية التحتية.

♦ شباط

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، بقيمة 58 مليون دينار كويتي (189 مليون دولار)، وذلك لدعم مشروع الناقل الوطني للمياه.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من الصندوق السعودي للتنمية، بقيمة 28 مليون دولار، وذلك لاستكمال التجهيزات لمستشفى الأميرة بسمة.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـــي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2026 بنسبة 14.0% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ ما مقداره 994.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 13.7%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 5,469.6 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2026 بنسبة 33.6% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 1,875.7 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 3.2%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 9,839.4 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر حزيران من عام 2026 ارتفاعا بنسبة 65.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2025 ليبلغ 881.7 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد انخفض العجز بنسبة 7.6% مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 4,369.8 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 5.3% لتبلغ 2,475.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025. كما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 9.4% لتصل إلى 642.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2026 بنسبة 14.5%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 1,462.0 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 535.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز مقداره 774.8 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 5.5% من GDP خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز نسبته 9.4% من GDP خلال الربع الأول من عام 2025.

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 182.4 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 235.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2025.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2026 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 32,977.5 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 33,196.5 مليون دينار في نهاية عام 2025.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 317.4 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 300.5 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2026، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 618.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، ليبلغ 14,535.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني – حزيران			
	2025	معدل النمو (%)	2026	معدل النمو (%)
	القيمة	2025/2024	القيمة	2026/2025
التجارة الخارجية	13,917.5	7.1	14,535.4	4.4
الصادرات الكلية	4,810.0	5.9	5,469.6	13.7
الصادرات الوطنية	4,378.6	6.4	4,696.1	7.2
المعاد تصديره	431.4	1.4	773.5	79.3
المستوردات	9,538.9	7.4	9,839.4	3.2
الميزان التجاري	-4,728.8	9.0	-4,369.8	-7.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - حزيران		
	2025	2026	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,058.3	918.7	-13.2
الهند	524.5	519.2	-1.0
العراق	431.2	516.0	19.7
السعودية	611.8	512.3	-16.3
الصين	112.6	198.6	76.3
الإمارات	142.3	186.6	31.2
سوريا	106.2	144.9	36.5
المستوردات			
السعودية	1,406.5	1,871.0	33.0
الصين	1,799.8	1,648.1	-8.4
الولايات المتحدة الامريكية	732.7	736.1	0.5
الإمارات	532.9	612.5	14.9
الهند	241.0	418.6	73.6
مصر	299.1	331.9	11.0
المانيا	316.1	286.7	-9.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

■ الصادرات السلعيـــة

سـجلت الصـادرات الكليـة للمملكـة خـلال النصـف الأول مـن عـام 2026 ارتفاعًـا نسـبته 13.7% لتصـل إلـى 5,469.6 مليـون دينـار. وجـاء ذلـك محصـلة لارتفـاع الصـادرات الوطنيـة بمقـدار 317.4 مليـون دينـار (7.2%) لتصـل إلـى 4,696.1 مليـون دينـار، وارتفـاع السـلع المعـاد تصـديرها بمقـدار 342.1 مليـون دينـار (79.3%) لتصـل إلـى 773.5 مليـون دينار.

♦ **وبـالنظر إلـى تطـورات أهـم الصـادرات الوطنيـة خـلال النصـف الأول مـن عـام 2026، بالمقارنـة مـع ذات الفتـرة مـن عـام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفـاع الصـادرات مـن البوتـاس بمقـدار 74.4 مليـون دينـار (30.4%)، لتصـل إلـى 318.6 مليـون دينـار. وقـد اسـتحوذت الصـين وبلجيكـا ومصـر علـى مـا نسـبته 38.5% مـن إجمـالي صـادرات المملكـة مـن هـذه السلعة.

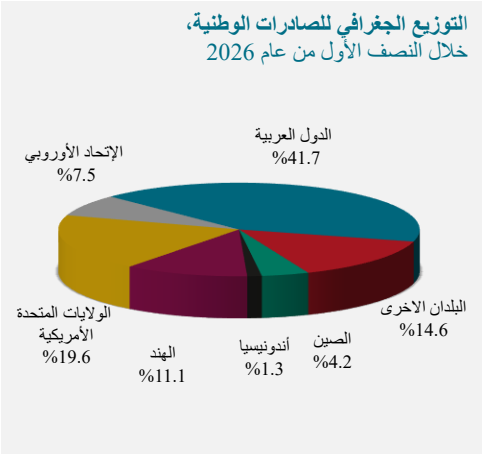
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال النصف الأول لعامي 2025 و2026، مليون دينار

	كانون الثاني – حزيران		
	2025	2026	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**4,378.6**	**4,696.1**	**7.2**
الملابس	**830.6**	**845.4**	**1.8**
الولايات المتحدة الامريكية	693.3	679.8	-1.9
البوتاس	**244.3**	**318.6**	**30.4**
الصين	36.7	61.9	68.5
بلجيكا	13.2	31.7	140.2
مصر	29.4	29.2	-0.6
منتجات دوائية وصيدلية	**308.4**	**302.9**	**-1.8**
السعودية	81.1	73.1	-9.9
العراق	54.6	53.6	-1.9
حامض الفوسفوريك	**264.8**	**295.3**	**11.5**
الهند	253.9	240.7	-5.2
تركيا	3.5	24.0	-
مصر	2.7	13.9	406.4
الأسمدة	**218.3**	**281.7**	**29.0**
الهند	54.2	77.5	43.1
العراق	33.4	33.0	-1.0
الفوسفات	**264.6**	**246.1**	**-7.0**
الهند	174.8	146.2	-16.3
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**150.5**	**167.5**	**11.3**
العراق	74.1	85.4	15.3
السعودية	30.3	30.1	-0.7
الفواكه والمكسرات	**149.6**	**151.7**	**1.5**
السعودية	53.3	36.6	-31.3
ايطاليا	12.8	27.4	114.2

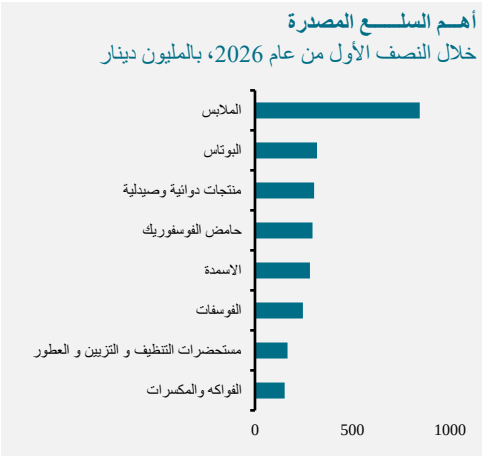
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت الصادرات من الأسمدة بمقدار 63.4 مليون دينار (29.0%)، لتصل إلى 281.7 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والعراق على ما نسبته 39.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 30.5 مليون دينار (11.5%)، لتصل إلى295.3 مليون دينار. وقد استحوذت الهند وتركيا ومصر على ما نسبته 94.3% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة



- ارتفعت الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزين والعطور" بمقدار 17.0 مليون دينار (11.3%)، لتصل إلى 167.5 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق العراق والسعودية على ما نسبته 69.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 14.9 مليون دينار (1.8%)، لتصل إلى 845.4 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 80.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

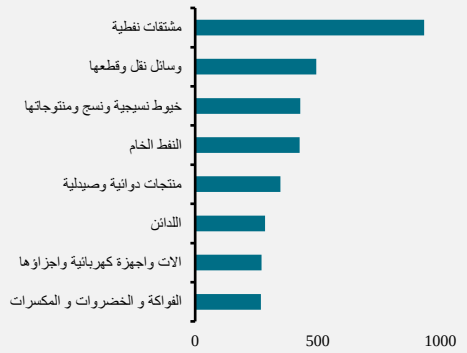
- ارتفعت الصادرات من الفواكه والمكسرات بمقدار 2.2 مليون دينار (1.5%)، لتصل إلى 151.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية وايطاليا على ما نسبته 42.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 18.5 مليون دينار (7.0%)، لتصل الى 246.1 مليون دينار، وقد استحوذت الهند على ما نسبته 59.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و "منتجات دوائية وصيدلية" وحامض الفوسفوريك والاسمدة والفوسفات و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والفواكه والمكسرات خلال النصف الأول من عام 2026 على ما نسبته 55.6% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقارنة مع 55.5% خلال ذات الفترة من عام 2025. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والهند والعراق والسعودية والصين والإمارات وسوريا على ما نسبته 63.8% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع 68.2% خلال ذات الفترة من عام 2025.

■ المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال النصف الأول من عام 2026 بنسبة 3.2% لتصل إلى 9,839.4 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 7.4% خلال ذات الفترة من عام 2025.

أهم السلع المستوردة
خلال النصف الأول من عام 2026، بالمليون دينار



♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2026، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من مشتقات نفطية بمقدار 502.7 مليون دينار (116.6%) لتصل إلى 933.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات على ما نسبته 98.4% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 33.6 مليون دينار (8.6%)، لتصل إلى 426.0 مليون دينار. وقد شكلت السعودية ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 29.3 مليون دينار (11.4%)، لتصل إلى 285.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والامارات ما نسبته 70.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

- ارتفعت مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 25.8 مليون دينار (8.0%)، لتصل إلى 347.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية وسويسرا ما نسبته 33.9% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول لعامي 2025 و2026، مليون دينار

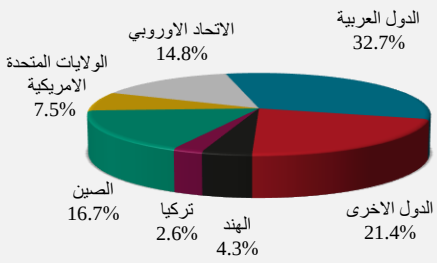
	كانون الثاني – حزيران		
	2025	2026	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**9,538.9**	**9,839.4**	**3.2**
مشتقات نفطية	**431.2**	**933.9**	**116.6**
السعودية	416.8	728.0	74.7
الهند	0.1	185.6	-
الإمارات	3.8	5.7	50.1
وسائل نقل وقطعها	**727.8**	**494.8**	**-32.0**
الصين	268.8	140.8	-47.6
الولايات المتحدة الامريكية	125.9	137.9	9.5
اليابان	66.9	59.8	-10.6
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**423.7**	**428.8**	**1.2**
الصين	233.5	220.9	-5.4
تايوان	44.2	39.5	-10.8
تركيا	39.5	36.9	-6.6
النفط الخام	**392.4**	**426.0**	**8.6**
السعودية	318.3	426.0	33.8
منتجات دوائية وصيدلية	**322.2**	**347.9**	**8.0**
ألمانيا	44.8	57.4	28.1
الولايات المتحدة الأمريكية	37.2	33.3	-10.4
سويسرا	25.7	27.4	6.7
اللدائن	**256.3**	**285.6**	**11.4**
السعودية	115.5	135.0	16.9
الصين	46.4	46.4	-0.1
الإمارات	14.6	18.5	26.8
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**282.1**	**270.2**	**-4.2**
الصين	106.7	117.7	10.3
تركيا	10.3	24.0	133.0
الولايات المتحدة الأمريكية	12.6	16.4	30.2
الفواكة والخضروات والمكسرات	**291.5**	**268.2**	**-8.0**
مصر	53.4	58.8	10.0
الولايات المتحدة الامريكية	24.4	31.5	29.2
الصين	25.9	14.8	-43.1

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفعت خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها بمقدار 5.1 مليون دينار (1.2%)، لتصل إلى 428.8 مليون دينار، وقد شكلت كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 69.3% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 233.0 مليون دينار (32.0%)، لتصل إلى 494.8 مليون دينار، وقد شكلت كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته 68.4% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال النصف الأول من عام 2026



- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضروات والمكسرات" بمقدار 23.3 مليون دينار (8.0%)، لتصل إلى 268.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية والصين على ما نسبته 39.2% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"وسائل نقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" واللدائن و"الات وأجهزة كهربائية وأجزائها" و"الفواكه والخضروات والمكسرات" على ما نسبته 35.1% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2026، مقارنة مع ما نسبته 32.8% خلال ذات الفترة من عام 2025. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الامريكية والإمارات والهند ومصر والمانيا على ما نسبته 60.0% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2026، مقابل 55.9% خلال ذات الفترة من عام 2025.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر حزيران من عام 2026 ارتفاعاً مقداره 17.0 مليون دينار (24.0%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، لتبلغ 88.0 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 342.1 مليون دينار (79.3%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 لتبلغ 773.5 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر حزيران من عام 2026 ارتفاعا مقداره 349.4 مليون دينار (65.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2025، ليبلغ 881.7 مليون دينار، أما خلال النصف الأول من عام 2026، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 359.0 مليون دينار (7.6%) مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025 ليبلغ 4,369.8 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2026 بمقدار 185.1 مليون دينار أو ما نسبته 14.5%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025، لتصل إلى 1,462.0 مليون دينار.

الســفر

- **مقبوضات**

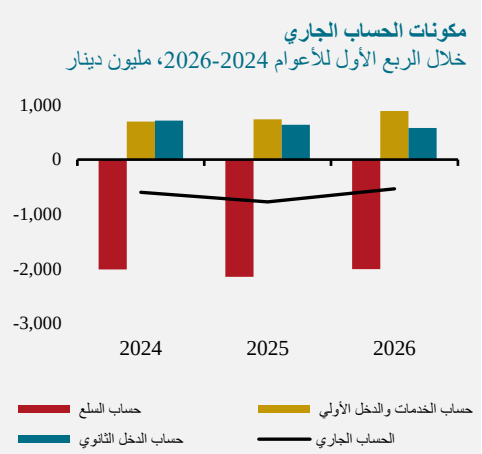
شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 5.3% لتصل إلى 2,475.8 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

- **مدفوعات**

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2026 انخفاضًا بنسبة 9.4% لتصل إلى 642.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2025.

ميزان المدفوعات

تشـــير البيـانـــات الأوليـة المتعلقـة بتطورات ميزان المـدفوعـات خلال الربع الأول من عام 2026 إلى ما يلي:



- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 535.3 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2026 بالمقارنة مع عجز مقداره 774.8 مليون دينار (7.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2025. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل ما نسبته 5.5% من GDP (566.4 مليون دينار) خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة مع عجز نسبته 9.4% من GDP (928.9 مليون دينار) خلال الربع الأول من عام 2025. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- انخفض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 144.2 مليون دينار (6.7%) ليصل إلى 2,005.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 2,150.0 مليون دينار.
- ارتفع وفر حساب الخدمات بمقدار 88.8 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 836.7 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 747.9 مليون دينار.
- تسجيل حساب الدخل الأولي وفراً بلغ 54.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 11.1 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 10.1 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 68.3 مليون دينار، وارتفاع وفر تعويضات العاملين بمقدار 7.0 مليون دينار ليصل إلى 64.2 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 579.7 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 638.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 123.0 مليون دينار، ليبلغ 31.1 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 64.3 مليون دينار، ليصل إلى 548.6 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2026، تدفقاً للداخل مقداره 6.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 7.0 خلال الربع الأول من عام 2025. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 698.7 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2026 مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 855.7 مليون دينار، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- بلغ صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة 182.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 235.7 مليون دينار.
- تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 297.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 46.3 مليون دينار.
- تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 846.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 660.5 مليون دينار.
- ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 34.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2026 التزاماً نحو الخارج بلغ 32,977.5 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2025 والبالغ 33,196.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2026 بمقدار 641.3 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2025 ليصل إلى 36,700.0 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 957.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 111.3 مليون دينار، وانخفاض رصيد النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 234.9 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2026 بمقدار 422.3 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2025 ليبلغ 69,677.5 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد النقد والودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 459.6 مليون دينار لتصل إلى 12,180.7 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 461.4 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 1.8 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 312.4 مليون دينار، ليبلغ 32,975.5 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 194.7 مليون دينار ليصل الى 10,607.2 مليون دينار.
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض البنوك المرخصة، قصيرة الاجل، بمقدار 103.2 مليون دينار ليصل الى 573.1 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 460.1 مليون دينار لتبلغ 8,202.9 مليون دينار.
- انخفاض رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 68.4 مليون دينار ليصل إلى 849.2 مليون دينار.